تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج GAMELS

دراسة تحليلية عن مصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023) م

■ أ. شرف الدين خليل البي *

● تاريخ استلام البحث 2024/03/02م ● تاريخ قبول البحث 09 /2024/05م

■ **المستخلص:**

إن القطاع المصرفي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي للبلاد، ولأهمية هذا القطاع يجب تقييم أدائه المالي من وقت لآخر، لقياس الوضع المتعلق بالنقود لكل مصرف وكيفية وضع الرقابة على كفاءته الكاملة. ويهدف البحث إلى تقييم الأداء المالي وفقاً لعناصر نموذج CAMELS والتي تشمل كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة وحساسية مخاطر السوق. وتضمن البحث دراسة مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 إلى 2023، وتم استخدام نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول لقياس كفاية رأس المال ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول لقياس جودة الأصول ونسبة المصروفات إلى الأرباح لقياس كفاءة الإدارة ونسبة صافي الربح إلى الدخل لقياس الربحية ونسبة النقد إلى الودائع لقياس السيولة ونسبة إيرادات الفوائد إلى مصروفاتها لقياس حساسية مخاطر السوق.

ومن أهم نتائج البحث: حصول مصرف الجمهورية على التصنيف (3) لأدائه المالي الإجمالي حسب نتائج التصنيف المركب لنموذج CAMELS خلال سنوات البحث، بالإضافة إلى ضعف إدارة أصول المصرف.

● **الكلمات المفتاحية:** تقييم الأداء – نموذج CAMELS – القطاع المصرفي

* محاضر بقسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E - mail: s.albi@uot.edu.ly

■ **Abstract:**

The banking sector has a significant impact on the country's economic growth, and due to the importance of this sector, its financial performance must be evaluated from time to time, to measure the cash situation of each bank and how to control its full efficiency. The research aims to evaluate financial performance according to the elements of the CAMELS model, which include capital adequacy, asset quality, management efficiency, profitability, liquidity, and market risk sensitivity. The research included a study of the Libyan Republic Bank during the period from 2010 to 2023, and the ratio of basic capital to total assets was used to measure capital adequacy, the ratio of investments to total assets to measure asset quality, the ratio of expenses to profits to measure management efficiency, the ratio of net profit to income to measure profitability, the ratio of cash to deposits to measure liquidity, and the ratio of interest income to expenses to measure market risk sensitivity. Among the most important results of the research is that the bank obtained the classification for its overall financial performance according to the results of the composite classification of the CAMELS model during the research years, in addition to the weakness of the bank's asset management.

● **Keywords**: Performance Evaluation - CAMELS Model - Banking sector

■ المقدمة:

تواجه منظمات الأعمال تحديات وصعوبات كبيرة نتيجة لأسباب مختلفة يعود بعضها إلى الظروف البيئية الداخلية والأخرى الخارجية والتي قد تؤدي إلى حدوث نوع من الأزمات تختلف في أسبابها ومستوياتها وشدة تأثرها وفقاً للظروف السائدة، الأمر الذي دفع بالكثير من هذه المنظمات إلى السعي نحو تطوير أدائها وتطبيق أساليب مستحدثة للكشف عن نقاط الضعف والقوة فيها مستهدفة إعادة تقييم المنظمة لذاتها وإطلاق القدرات الابتكارية الكامنة فيها.

وتعتبر المؤسسات المصرفية من أكثر المنظمات حساسية لهذه التغيرات بالنظر إلى قابليتها للتأثر بتقلبات الأوضاع الاقتصادية وانعكاساتها على كفاءة وفعالية أدائها (صالح، 2006، ص49).

وقد شهدت الصناعة المصرفية في وقتنا الراهن حالة من المتغيرات نتيجة التطورات الاقتصادية والمصرفية الهامة والتي فرضت تحديات تواجهها المؤسسات المالية والمصرفية أدت إلى تراجع دوره في الوساطة المالية وازدياد متطلبات الرقابة المصرفية عليها، وزيادة حدة المنافسة بينها، كل ذلك فرض واقعاً جديداً اتجهت من خلاله العديد من دول العالم إلى قبول وتبني سياسات ووسائل تسعى إلى تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الهندي، 2000، ص34).

وهناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، وكذلك لإظهار الجوانب الإيجابية في أدائها، ومن أهم هذه المعايير هو نموذج CAMELS (السيد حسن، 2016، ص 228).

■ **مشكلة البحث:**

يتأثر القطاع المصرفي الليبي بشكل مباشر بالتغيرات الهيكلية في الدولة سواء كانت تلك التغيرات داخلية أو خارجية، وبالأخص إذا ما تم التركيز على التغيرات الناتجة عن البيئة اللائحية والسياسة الاقتصادية، والذي أدت إلى تعرضه لضعف ممارسة أنشطته وكذلك عدم تفعيل العمل بالمنتجات المالية وفق القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية للعمل بالصيرفة الإسلامية ووقف التعامل بالفوائد من 2015/01/01 لجميع الجهات الاعتبارية والافراد، الأزمات المالية الناتجة عن الأوضاع الأمنية والسياسية الاستثنائية بعد 2011 ميلادية.

وتجدر الإشارة إلى أن المصارف التجارية الليبية تعتمد في تحليل أوضاعها على مؤشرات الـ CAMELS وذلك للتأكد من مدى التزامها بالأنظمة والتعليمات الصادرة مصرف ليبيا المركزي والمتمثلة في الالتزام بالقوانين والتشريعات السارية، والتأكد من السلامة المالية ومن كفاءة الإدارة، والامتثال لمعايير الحوكمة والشفافية ومدى كفاية أنظمة الضبط والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وتكامل الرقابة المكتبية والميدانية.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في محاولة استخدام نموذج CAMELS ومؤشراته المختلفة لتقييم أداء مصرف الجمهورية الليبي وتحديد أهم المشكلات التي تواجهه لدراسة مدى تأثير تلك التغيرات في البيئة المحيطة على أداء المصرف من خلال التساؤلات التالية:

- هل يواجه مصرف الجمهورية الليبي ضعف في كفاءة رأس المال لديه؟
- هل يواجه مصرف الجمهورية الليبي ضعف في جودة الأصول التي يمتلكها؟
- هل يواجه مصرف الجمهورية الليبي ضعف في مؤشرات الربحية؟
- هل يواجه مصرف الجمهورية الليبي ضعف في مؤشرات السيولة لديه؟
- هل يواجه مصرف الجمهورية الليبي ضعف في كفاءة الإدارة الخاصة به؟

■ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تطبيق مكونات عناصر نموذج التقييم CAMELS على مصرف الجمهورية بغرض الوقوف على الوضع المالي له ورؤية مدى قدرة هذا النموذج على إعطاء صورة دقيقة وشاملة عن أدائه، وبالتالي تطوير نموذج داعم لعمليات تقييم الأداء بما يزيد من كفاءة وفعالية العمل المصرفي.

■ أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من خلال تقديم نموذج CAMELS كأحد الأدوات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات المصرفية بدلاً من الاعتماد على عدة أنظمة أو أدوات والتي من الممكن أن تعطي نتائج غير دقيقة أو نتائج متضاربة فيما بينها حول سلامة المركز المالي لهذه المؤسسات، وذلك باعتبار أن نموذج التقييم CAMELS يُعد واحداً من أهم الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء والذي يشكل نظاماً رئيسياً داعماً لعمليات تقييم الأداء المطبقة من قبل السلطات الإدارية لدى المصارف، وبالتالي يقدم البحث نموذجاً يُمكن تطبيق نظام تقييم جيد للوقوف على كفاءة هذه المصارف.

■ **فرضية البحث**

في ضوء ما سبق من عرض لمشكلة وأهمية البحث يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للبحث كما يلي:

تطبيق نموذج CAMELS (كفاية رأس المال - جودة الأصول – الربحية – السيولة - كفاءة الإدارة) في تقييم مصرف الجمهورية يؤدي إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف بالنسبة لأدائه المالي.

■ **متغيرات الدراسة:**

تم اعتماد متغيرات الدراسة كالآتي:

- **المتغير التابع:** الأداء المالي.
- **المتغيرات المستقلة:** كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الأرباح، جودة السيولة، حساسية مخاطر السوق.

نموذج الدراسة

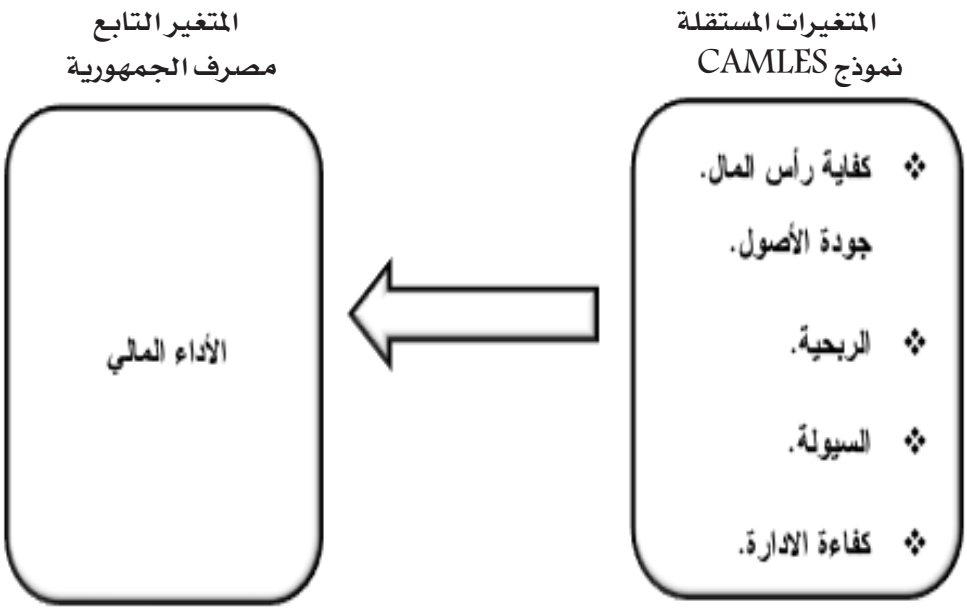

■ **منهجية البحث**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بعرض الدراسات والأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث، والتحليل الكمي من خلال تجميع وتحليل البيانات المالية المنشورة لمصرف الجمهورية، وتطبيق نموذج التقييم CAMELS من خلال احتساب المؤشرات والنسب المتعلقة بكل عنصر من عناصر النموذج ودرجات التصنيف المتعلقة بها وتفسير هذه النسب بهدف معرفة درجة التصنيف لمصرف الجمهورية وفقاً لهذا النموذج والوقوف بالتالي على مستوى أدائه.

■ **الدراسات السابقة**

● **دراسة (العبد،2016) بعنوان « محددات ربحية البنوك باستخدام نموذج CAMELS بالتطبيق على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي "**:

هدفت إلى استخدام نموذج CAMEL لتقييم وترتيب أداء البنوك السعودية وتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين أداء تلك البنوك من عدمه، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير أبعاد نموذج CAMEL على ربحية البنوك، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل، حيث أجريت الدراسة على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي وعددها 12بنكاً، وذلك خلال الفترة (2009 - 2014)، وقد توصلت الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين أداء البنوك السعودية وفقاً لأبعاد نموذج CAMEL، بالإضافة إلى أن كلا من جودة الأصول وكفاءة الإدارة يلعبان دوراً جوهريا في تفسير ربحية البنوك، بينما لم يكن لكفاية رأس المال والسيولة تأثير قوي وواضح على الربحية، وقد أوصت الدراسة بتصميم قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات قياس الأبعاد المختلفة لنموذج CAMEL بحيث يمكن اختبار فاعليتها في ظل بيئات بنكية مختلفة ومن ثم تطويرها تدريجياً لتتناسب مع بيئات عمل البنوك، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن أساليب قياس مكونات نموذج CAMEL نظراً لتعدد المقاييس واختلافها.

● **دراسة (مطاوع، وآخرون، 2018) بعنوان: " تقييم أداء البنوك وفق نظام تصنيف CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية "**

هدفت إلى تقييم ومقارنة أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية اليمنية وفق متغيرات نموذج CAMELS، أجريت الدراسة على عينة مكونة من 6 بنوك (3) بنوك إسلامية و3 بنوك تقليدية وذلك خلال الفترة (2008 - 2014)، وتوصلت الدراسة إلى أن أداء البنوك التقليدية وفق متغيرات CAMELS كانت أفضل من أداء البنوك الإسلامية اليمنية بشكل إجمالي، وان هناك فروقا معنوية لصالح البنوك التقليدية من حيث كفاية رأس المالي والإدارة والربحية والسيولة، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث جودة الأصول، كما تبين من نتائج التصنيف أن البنوك الإسلامية حصلت على متوسط درجة تصنيف (2.86) وهذا يدل على أداء مقبول يشتمل على نقاط القوة والضعف، بينما حصلت البنوك التقليدية على متوسط درجة تصنيف (2.31) وهذا التصنيف يدل على أداء مرضي وسليم نسبياً مع وجود بعض السلبيات التي تتطلب معالجتها.

● **دراسة (shaddady & moore، 2019) بعنوان:**

«Investigation of the effects of financial regulation and supervision on bank stability: The application of CAMELS - DEA to quantile regressions»

هدفت إلى دراسة الآثار المتعددة للتنظيم المالي والرقابة المالية على استقرار البنوك، وذلك من خلال البيانات الخاصة البنوك عبر 47 دولة، وذلك خلال الفترة (2000 - 2016) حيث تشمل العينة البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية والشركات القابضة، حيث إن المتغير المستقل هو الرقابة المالية والمتغير التابع هو استقرار البنك، توصلت الدراسة إلى أن معظم الدراسات الخاصة بدراسة سلوك البنك اعتمدت على القروض المتعثرة وعائد الأسهم أو نسب رأس المال، على الرغم من وجود شكوك حول قدرة هذه المؤشرات على التقاط المخاطر الخاصة بالبنك أو معرفة مدى استقراره، على الرغم

أيضاً من وجود مؤشرات CAMELS التي تتمتع بقدرة كبيرة على تقييم سلامة البنوك من خلال مؤشراته الستة، كما تؤكد النتائج على أهمية كفاية رأس المال لاستقرار البنك، في حين يبدو أن تقييد النشاط المالي غير التقليدي يهدد استقرار البنوك بسبب انخفاض درجات التنويع.

- **دراسة (أحمد، وآخرون،2019) بعنوان: « أثر تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي على الأداء المالي للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية»:**

قد تناولت الدراسة أثر تطبيق نموذج CAMELS على الأداء المالي للبنوك المصرية، كما هدفت الدراسة إلى تحليل البيانات السنوية للبنوك المصرية لتحديد الأهمية النسبية لأهم مؤشرات CAMELS على الأداء المالي للبنوك المصرية، وتم تطبيق الدراسة على 9 بنوك خلال الفترة (2010 - 2015)، وتوصلت الدراسة إلى أن تقييم أداء البنوك باستخدام CAMELS كان جيداً لما يتميز به من عناصر مالية وفنية وادارية يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للبنك، كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار المتعدد لجميع البنوك عينة الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية بين تقييم الأداء المالي للبنوك المصرية مقاساً بمؤشرات CAMELS، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام إدارات البنوك المصرية بتبني برامج لتطوير وتحسين مستوى الأداء المالي بها وخاصة مع زيادة المنافسة في السوق وظهور جودة الخدمات كميزة تنافسية، كما أوصت الدراسة بمتابعة التحليل المالي للبنوك وخاصة باستخدام النظم والنماذج المتخصصة مثل نموذج CAMELS والاستفادة من خبرات الدول والبنوك العالمية في هذا المجال.

4.7.1 دراسة (تواتي، 2021) بعنون" تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة»:

قد تناولت من خلال دراسة بعنوان «تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معايير التقييم الدولية»، تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معيار CAMELS الدولي والمعتمد بنظام التقييم المصرفي الأمريكي ومدى ملائمة هذا المعيار

للبيئة المصرفية الليبية.، تمحورت إشكالية البحث حول مؤشرات تقييم الأداء وفق نموذج CAMAL ومدى قدرتها على تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، واعتمد البحث على تحليل بعض بنود القوائم المالية المستخدمة في مؤشرات المعيار ومقارنتها بنسب المعيار لتحديد النتائج، وقد تمثلت عينة الدراسة في مصرف المتحد للتجارة والاستثمار، ومصرف الواحة خلال الفترة (2014– 2017). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم ملائمة تطبيق كامل مكونات المؤشر في المصارف التجارية الليبية الخاصة بسبب تعذر تقييم عنصر حساسية السوق لعدم توفر البيانات المطلوبة، وبالتالي تم تطبيق الصيغة الثانية للمؤشر وهو معيار CAMEL إلا إن مؤشرات معيارCAMELS أسهمت في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، فيما يخص باقي مكونات النموذج.

● **دراسة** (Gebregiorgies، 2021) **بعنوان**

" "Financial Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Ethiopia"":

ركزت على مجال تحليل الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام منهج CAMEL في الصناعة المصرفية الإثيوبية. أجريت الدراسة على ستة بنوك تجارية إثيوبية خاصة كبرى خلال الفترة 2010 - 2014 من خلال جمع البيانات من تقاريرها السنوية من عام 2010 إلى 2014 وومن ثم تم تصنيف الأداء المالي العام للبنوك المعنية بناءً على نموذج CAMEL وتهدف هذه الدراسة أيضًا إلى دراسة العلاقة المتبادلة بين هذه البنوك نسب CAMEL مع الربحية والتأسيس المتأخر والمبكر للبنوك.. استخدمت الدراسة المنهج الكمي من الأساليب الثلاثة لإجراء البحوث التجارية والاجتماعية. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن UNB وNIB وBOA احتلوا المراكز من الأول إلى الثالث بناءً على الأداء العام لنموذج CAMEL. وقد احتل بنك الاستثمار القومي المركز الأول في مؤشر نسبة كفاية رأس المال، في حين حصل بنك دبي الإسلامي على المركز الأدنى. وبموجب معايير جودة الأصول، احتل بنك الاتحاد الوطني المرتبة الأولى بينما احتل بنك AIB المرتبة الأدنى.

وفي إطار معلمة كفاءة الإدارة، تم الحصول على المرتبة الأولى من قبل AIB & BOA بشكل مشترك، وحصلت WEB على المرتبة الأدنى. من حيث معايير جودة الكسب، حصلت NIB على المرتبة الأولى وحصلت BOA على المرتبة الثانية وحصلت WEB على المرتبة الثالثة. وحصل DAB على المركز الأخير. في ظل معلمة السيولة، احتل بنك الاستثمار القومي المركز الأول واحتفظ بنك DAB بالأدنى.

- من خلال استقراء الدراسات السابقة يمكن استخلاص التالي:

أظهرت الدراسات السابقة أهمية الاعتماد على نموذج CAMELS في تقييم الأداء المصرفي، وإمكانية توظيف النموذج في مجال تقييم الأداء في الأجل القصير، بينما لم تتناول توظيف النموذج في مجال تقييم الأداء في الأجل الطويل (الأداء الاستراتيجي)، بالإضافة إلى ما تواجهه من معوقات الخاصة بتطبيق النموذج في مجال تقييم الأداء ومنها عدم القدرة على حساب بعض مؤشرات النموذج لقصور في الإفصاح.

وبالتالي فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة اختبار فاعلية تطبيق النموذج في بيئة مختلفة وعلى مدى طويل نسبياً وإلى ما تتعرض المؤسسات المالية من أزمات استثنائية تقيد النشاط المصرفي وما هي المؤشرات التي من الممكن تطويرها بما يفعل استخدام النموذج وينعكس بالأثر الإيجابي على أداء المصارف.

■ الإطار النظري للدراسة:

● مفهوم وأهمية تقييم الأداء:

تعتبر عملية قياس وتقييم الأداء من أهم العمليات التي تعتمد عليها منشآت الأعمال لتحقيق أهدافها واستراتيجياتها، حيث يساعد قياس وتقييم الأداء على كشف عن سلامة أداء مختلف الأنشطة والوظائف في المنشأة، وبالتالي الكشف عن الأداء المنخفض ومحاولة تحسينه للوصول إلى تطوير الأداء الكلي للمنشأة، وبهذا يمكن القول إن أهمية قياس وتقييم أداء المنشأة تكمن في الكشف عن الجوانب التي تحتاج إلى تطوير بهدف تحقيق

التحسين المستمر في أداءها (شهيد، 2007،ص23)، وتساهم عملية تقييم الأداء في عملية اكتشاف وتحسين الأنشطة التي تؤثر على مؤشرات الربحية لمنشآت الأعمال وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات المرتبطة بأداء المنشأة في الماضي والمستقبل بهدف تقييم مدى تحقيق المنشأة لأهدافها المحددة في الوقت الحاضر(اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون،2004،ص137)، كما تمثل عملية تقييم الأداء أحد أهم أنشطة الرقابة الإدارية لمنشآت الأعمال، حيث يستخدم للرقابة علـــى الأداء للتحقق مما إذا كان قد تم تخصيص الموارد بكفاءة أم لا، وتعديل هذا الأداء في المدى القصير وفي المدى الطويل (Wua، H 2009.p36)، ويتمثل الهدف الرئيسي لنظام قياس وتقييم الأداء في تحديد وتحسين ورقابة أداء الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يتم تحقيقها عن طريق الأهداف الفرعية التالية (زغلول، 2003، ص342):

أ. توفير المعلومات التي يمكن بواسطتها التأثير على طريقة الأداء، وهذه المعلومات يتم استيفاؤها من خلال مجموعة من مقاييس الأداء.

ب. توفير حافز يبعث على تحسين مستوى الأداء.

ج. دعم عمليات اتخاذ القرار.

د. إعداد تقارير الأداء التي تتضمن المعلومات اللازمة لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة.

هـ. توجيه الإدارة نحو مواطن التحسن التي تحقق القدرة التنافسية من خلال احتواء عملية التقييم وتضمنها مؤشرات تكشف عن أداء المنافسين.

و. تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنشآت الأعمال.

● **أهمية تقييم الأداء:**

تكمن أهمية تقييم الأداء في البنوك خاصةً عند تطبيقها في القطاعين العام والخاص،

كونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص بالبنك، ويساند الإدارة في تحقيق أهدافها، حيث تمثل عملية تقييم الأداء كأحد المقومات الرئيسية للعملية الرقابية، تستند على مقارنة الأداء الفعلي والكلي لكل نشاط من الأنشطة، ويمثل تقييم الأداء أحد العمليات الإدارية المهمة كونها حصيلة الأعمال وهو ما يجعله متأثراً بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجه، وتبرز أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية(كراجة وآخرون، 2000، ص26):

أ. يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح البنك من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق عملية.

ب. تساعد المؤسسات المالية على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.

ج. مساعدة رؤساء المصالح على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف، من خلال توجيه نشاطاتها التي تخضع للقياس والحكم.

د. تقييم الأداء يقوم بالتأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وما يصاحبها من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو زيادة القيمة الحالية والمحافظة على سيولتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار (المحسن،2003، ص360).

هـ. تقييم الأداء يساعد على اختيار العمل من خلال التعرف على مستواهم العلمي والفني ومدى اندماجهم في العمل، كذلك يساعد الحكم على مدى نجاح سياسات الاختيار والتعيين أو فشلها في توفير الموارد البشرية الملائمة للعمل (بلوط،2003، ص360).

- **نشأة وتطور معيار CAMELS:**

لقد اختلفت آراء الكتاب والاقتصاديين حول نشأة وتطور معيار CAMELS، وتعد الولايات

المتحدة الأمريكية من أوائل مستخدمي هذا المعيار وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أزيد من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب انتشار مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرفا (بن عمر، وآخرون، 2017، ص33).

وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا النموذج في كشف أوجه الخلل في عمل المصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذا النموذج على تحديد درجة المخاطرة قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار (أسعد،2018،ص132).

3.2 تعريف نموذج CAMELS:

أ. يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استناداً على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق (ثابت،2001، ص15).

ب. تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحلل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (مصطفى،2005،ص88).

ج. يعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني (كراجة وآخرون، 2000، ص28).

● **أهم مؤشرات نموذج CAMELS**

يعتمد النموذج على مجموعة من المؤشرات وفقا لما يلي: (بن عمر، وآخرون، 2017، ص34):

1. **كفاية رأس المال** Capital adequacy: تحدد كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال: (نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر – التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال).

2. **مؤشرات جودة الأصول** Asset Quality: بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييرها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول.

3. **مؤشرات سلامة الإدارة** Management: سلامة الإدارة مهمة جداً في أداء المؤسسات المالية، إلا إن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى المؤسسة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات، وهناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها (الكوي، 2007، ص43) (معدلات الإنفاق – نسبة الإيرادات لكل موظف – التوسع في أعداد المؤسسات المالية).

4. **مؤشرات الإيرادات والربحية** earnings: إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين إن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، وهناك عدة نسب يمكن تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق، المؤشرات الهيكلية).

5. **مؤشرات السيولة** Liquidity: في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات المالية بسبب سوء إدارة السيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية (المحمود وآخرون، 1994، ص78):

أ. التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك.

ب. نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية - نسبة الودائع إلى القروض.

ت. هيكل استحقاق الأصول والخصوم - سيولة السوق الثانوية.

■ **درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية** sensitivity to market risk: هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا إن هناك مقياسا إحصائيا موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة (شحادة وآخرون، 1991، ص76).

■ الإطار التطبيقي للدراسة

● الدراسة التطبيقية:

- نبذة عن مصرف الجمهورية:

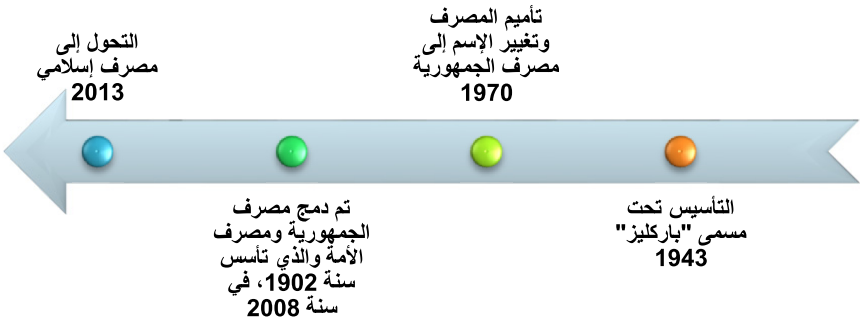

- الخدمات التي يقدمها مصرف الجمهورية:

- أسلوب جمع وتحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على البيانات المالية لمصرف الجمهورية المعروضة من خلال القوائم المالية (قائمتي المركز المالي والدخل) عن الفترة الزمنية مدة الدراسة

2011 وحتى 2023، كما اعتمدت الدراسة على تحليل مؤشرات نموذج معيار CAMELS لتقييم أداء مصرف الجمهورية.

- متطلبات معيار تقييم أداء البنوك حسب معيار CAMELS:

طور هذا المعيار حيث أدخلت عليه بعض التعديلات ليصبح أكثر كفاءة في خدمة الدور الرقابي للبنوك، بإيجاد نموذج يمكن من تقييم وتصنيف داخلي لها، وقياس مستوى كفاءة الأداء بدلا من الاعتماد على الربحية كمعيار لقياس الأداء، حيث تصنف البنوك حسب العناصر الستة الرئيسية السابقة، هذه المكونات موزعة سلمياً من (1 - 5) يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء)، وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء)، وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة في الجدول التالي (ganter capelle ص78 ،2004):

جدول رقم (1) تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS

النسبة الإجمالية	درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1.4 - 1	1 - قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2.4 - 1.5	2 - مرضي	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3.4 – 2.5	3 - معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4.4 – 3.5	4 – هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 – 4.5	5 – غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة – إشراف

تقييم أداء مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2011 - 2023 حسب نموذج CAMELS

قام الباحث بحساب المؤشرات الستة حسب نموذج CAMELS لمصرف الجمهورية الليبي خلال الفترة من 2011 حتى 2023، وعلى هذا الأساس يتم تقييمه ومعرفة

تصنيفه حسب متطلبات معيار تقييم أداء البنوك، وعليه يمكن تحديدها وتحليلها والحكم على الأداء الكلي للبنك وفق الآتي:

- **ملاءة رأس المال:**

بالنظر إلى البيانات التالية؛ وحرصا على إيضاح وضعية هذا المؤشر بما يُناسب والبيانات المتاحة؛ قمنا باحتساب نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول، ففي الوقت الذي تأخذ فيه النسب الحديثة بمدخلات أشمل، نجد أن رأس المال الأساسي يُركز على عنصري (رأس المال المدفوع، الاحتياطات) فقط، إضافة إلى أن عملية الاحتساب تتم فيه بأخذ متوسط الأصول المسجلة في قائمة المركز المالي نيابة عن إجمالي الأصول، وذلك لتجنب أي انحراف في مبلغ اجمالي الأصول قد يحصل عند استخدام القيمة الرقمية المعبرة عن الأصول في نهاية العام.

جدول (2) نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

السنة	ملاءة رأس المال	التصنيف
2011	٪ 3.29	3
2012	٪ 3.19	3
2013	٪ 3.42	3
2014	٪ 2.98	4
2015	٪ 2.73	4
2016	٪ 2.55	4
2017	٪ 2.56	4
2018	٪ 2.53	4
2019	٪ 2.54	4

السنة	ملاءة رأس المال	التصنيف
2020	٪ 2.51	4
2021	٪ 2.35	4
2022	٪ 2.18	4
2023	٪ 2.08	4
المتوسط خلال الفترة	٪ 2.69	4

وما يمكن ملاحظته هنا هو توافق النسب المالية الخاصة برأس المال الأساسي في ارتفاعها وانخفاضها، حيث سجل مصرف الجمهورية أعلى ارتفاع له خلال عام 2013 محققا نسبة (٪ 3.42)، كذلك أعلى انخفاض تحقق خلال عام 2023 بنسبة تبلغ (٪ 2.08)، وفي السنوات التي تليها نلحظ التدرج في انخفاض هذه النسبة كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

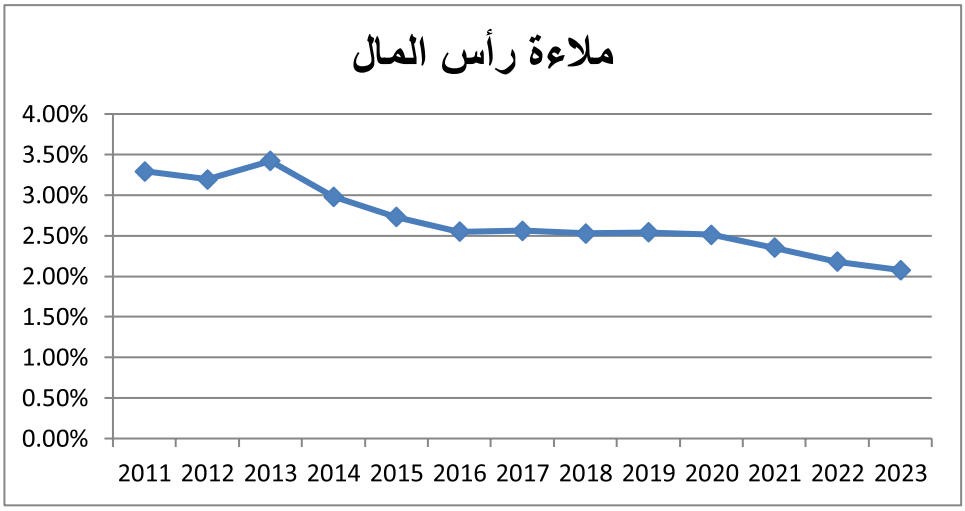

شكل (1) نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

وللحكم على مدى ملاءة رأس المال وفقا لتصنيف CAMELS، يمكننا النظر إلى الجدول التالي:

جدول (3) نسبة رأس المال الأساسي وفقا لتصنيف نموذج CAMELS

نسبة رأس المال الأساسي	درجة التصنيف	نوع التصنيف
5 ٪ فأكثر	1	رأس المال جيد
4 ٪ فأكثر	2	رأس المال ملائم
أقل من 4 ٪	3	رأس المال ضعيف
أقل من 3 ٪	4	رأس المال ضعيف جدا

من خلال ما سبق؛ يتضح لنا أن ملاءة رأس المال لمصرف الجمهورية ضعيفة جدا، وذلك بحكم النسبة المالية المستخرجة أقل من (3 ٪) باستثناء أعوام (2011، 2012، 2013) حيث كانت النسبة أقل من (4 ٪)، والتي تعبر عن ضعف رأس المال وإن كان بصورة أقل من السابقة.

ومن النظر إلى الدراسات السابقة تشير إلى بعض الأسباب التي تؤدي إلى زيادة هذه النسبة، وغالبا ما تكون الزيادة الحقيقية في قيمة رأس المال الأساسي هي المسبب في ارتفاع قيمتها وبالنظر إلى قوائم مصرف الجمهورية فإننا نلاحظ أن هناك زيادة في قيمة رأس المال الأساسي خلال عام 2013، حيث إن مصرف الجمهورية زاد في قيمة رأس المال الأساسي بقيمة (48،200،000) دينار بعد أن كان (1،068،950،000) دينار ليصبح إجمالي رأس المال (1،117،150،000)، وهذه الزيادة تجلت في رفع قيمة الاحتياطات.

وفي هذا الإطار، لا يمكن الوقوف على سبب محدد خصوصا وأن عملية تحليل هذا المؤشر قد تمت بناء على نسبة تقليدية توضح مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المالية الممثلة في مخاطر الائتمان وسعر الصرف وتقلب أسعار الفائدة، في الوقت الذي تفتقد فيه المدخلات المالية التي يمكن بواسطتها حساب هذه القدرة وفقاً لتصنيف بازل، والذي يكشف بشكل أكبر وضعية المصرف، خصوصا وإن احتساب المخاطر المالية لا يقف عند البنود الداخلة في الميزانية، بل يشمل أيضا بنود خارج الميزانية من بنود تؤخذ في حسبان التصنيفات المعمول بها في بازل.

- **جودة الأصول:**

تحظى جودة الأصول بأهمية بالغة مقارنة بالمؤشرات الأخرى، ويكمن ذلك في انعكاس تصنيفاتها على مؤشرات التقييم المالية الممثلة بالربحية والسيولة والنمو إضافة إلى ملاءة رأس المال المصرفية، حيث إنها كلما كانت في المستوى المطلوب؛ كلما انعكس ذلك بالإيجاب على باقي المؤشرات، ويرتكز هذا المؤشر على نستبين متعارف عليهما في عملية القياس، الأولى تتمثل في نسبة التصنيف المرجح والثانية ممثلة بنسبة إجمالي التصنيف، وكلاهما نسب كافية ومعبرة عن إدارة الائتمان والأصول بالمصرف، إلى جانب قدرتهما على إيضاح حجم الخسائر التي تصيب بند القروض، ومدى قدرة المصرف على اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية فيما يخصها.

فكلما قلت نسبة التصنيف المرجح كلما كانت المخاطر الائتمانية أقل، بالتالي إدارة الائتمان المصرفية جيدة وانعكاس مباشر على عنصري الربحية والسيولة، إضافة إلى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة والعسر المالي الذي قد يعترض المصرف في هذه الجزئية.

جدول (4) نسبة التصنيف المرجح لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

السنة	جودة الأصول	التصنيف
2011	٪ 19.29	3
2012	٪ 19.39	3
2013	٪ 21.96	3
2014	٪ 19.07	3
2015	٪ 19.27	3
2016	٪ 16.81	3
2017	٪ 20.09	3
2018	٪ 20.11	3
2019	٪ 20.05	3
2020	٪ 20.65	3
2021	٪ 21.08	3
2022	٪ 20.41	3
2023	٪ 20.51	3
المتوسط خلال الفترة	٪ 19.90	3

يجب الإشارة إلى التصنيفات المعتمدة لمؤشر جودة الأصول في نموذج CAMELS:

جدول (5) نسبة التصنيف المرجح وفقا لتصنيف نموذج CAMELS

نسبة التصنيف	درجة التصنيف	نوع التصنيف
أقل من 5 ٪	1	قوية
5 ٪ - 15 ٪	2	مرضية
15 ٪ - 35 ٪	3	جيدة بعض الشيء
35 - ٪ 60 ٪	4	حدية
60 ٪ فأكثر	5	غير مرضية

بناء على الجداول السابقة، نجد أن نسبة التصنيف المرجح لبيانات مصرف الجمهورية تتحقق عند (جيدة بعض الشيء) والتي تتراوح بين (15 ٪ - 35 ٪) أي أن إدارة الأصول تعتبر جيدة وفقا للتصنيف المنصوص عليه.

وبذلك يتضح أن وضع مصرف الجمهورية في إطار نسبة التصنيف سليم، غير أن المصارف العامة عادة ما تقرض المؤسسات الحكومية بشكل متساهل، وهذا لا يعني سوء الإدارة الائتمانية لدى مصرف الجمهورية بالقدر الذي ساهمت فيه الظروف الاقتصادية في ليبيا إلى ضعف مسألة تحصيل القروض والقيم المالية من تلك المؤسسات التي يحيطها التوتر وعدم الاستقرار، ويوضح الشكل التالي نسبة التصنيف المرجح لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

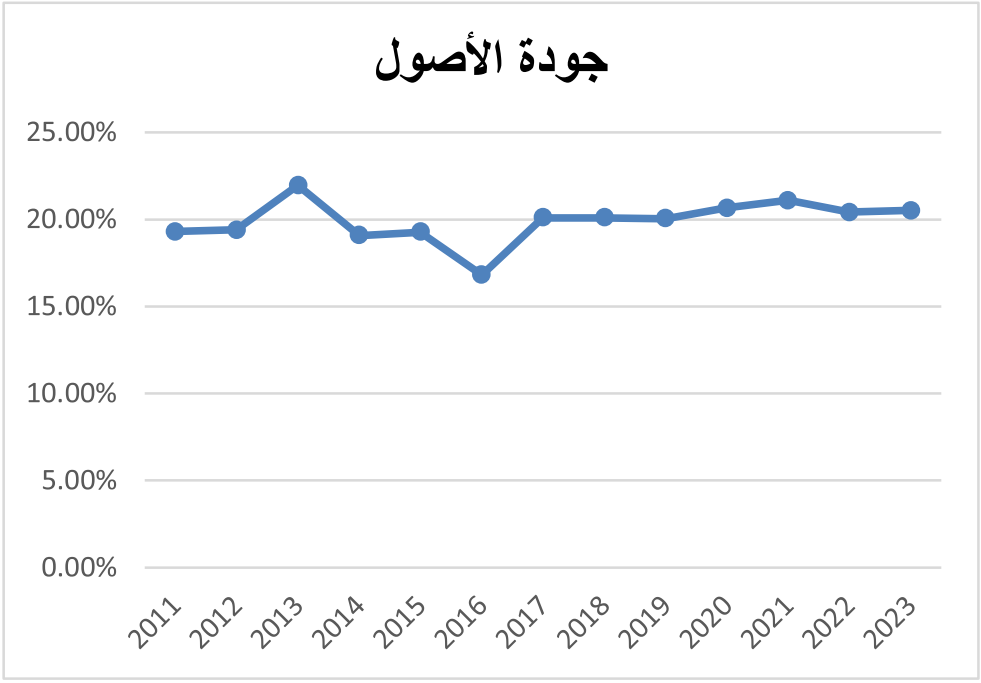

شكل(2)نسبة التصنيف المرجح لمصرف الجمهورية خلال الفترة(2011-2023)

7.1.3 كفاءة الإدارة:

من الصعب تحديد الأداء السليم لإدارة المصرف، فهي ليست عاملا كميا، بل هي عامل نوعي، ومع ذلك لتحديد مدى كفاءة الإدارة تم احتسابها من خلال نسبة إجمالي المصاريف على إجمالي الأرباح، فكلما قلت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الإدارة وتمتعها بقدرة إدارية جيدة في التعامل مع عمليات مصرفية، وكلما زادت كان مؤشر لديها من أجل التدارك السريع لوضعها قبل أن يتدهور، والجدول التالي يوضح نسب كفاءة الإدارة خلال الفترة (2011 - 2023) لمصرف الجمهورية.

جدول (6) نسبة كفاءة الإدارة لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

السنة	كفاءة الإدارة	التصنيف
2011	٪ 38.76	4
2012	٪ 45.50	4
2013	٪ 71.23	5
2014	٪ 53.35	5
2015	٪ 47.94	5
2016	٪ 59.22	5
2017	٪ 43.11	5
2018	٪ 53.76	5
2019	٪ 54.37	5
2020	٪ 54.99	5
2021	٪ 11.71	1
2022	٪ 40.26	4
2023	٪ 38.88	4
المتوسط خلال الفترة	٪ 47.61	5

جدول (7) نسبة التصنيف المرجح وفقا لتصنيف نموذج CAMELS

نسبة التصنيف	درجة التصنيف	نوع التصنيف
أقل من 25 ٪	1	قوية
من 26 ٪ - 30 ٪	2	جيدة
31 ٪ - 38 ٪	3	مقبولة
39 ٪ - 45 ٪	4	ضعيفة
أكبر من 46 ٪	5	حرجة

من الجدول (6) يتضح أن نسبة التصنيف المرجح لمؤشر جودة الإدارة بمصرف الجمهورية تراوحت بين (11.71 ٪ ، 71.23 ٪)، وبمقارنتها بنسب المعيار الموضحة بالجدول (7) نجد أن تصنيف المصرف بناء على النسب خلال فترة الدراسة حرجة حيث كان التصنيف (5)، باستثناء أعوام (2011، 2012، 2022، 2023) فكان التصنيف خلالها هو (4) أي ضعيف، بينما كانت النسبة في عام 2021 (11.71 ٪) فكان التصنيف قويا حيث كانت درجة التصنيف هي (1) أفضل درجة له. ويتضح من الشكل التالي انخفاض وارتفاع النسب كما في الجداول السابقة.

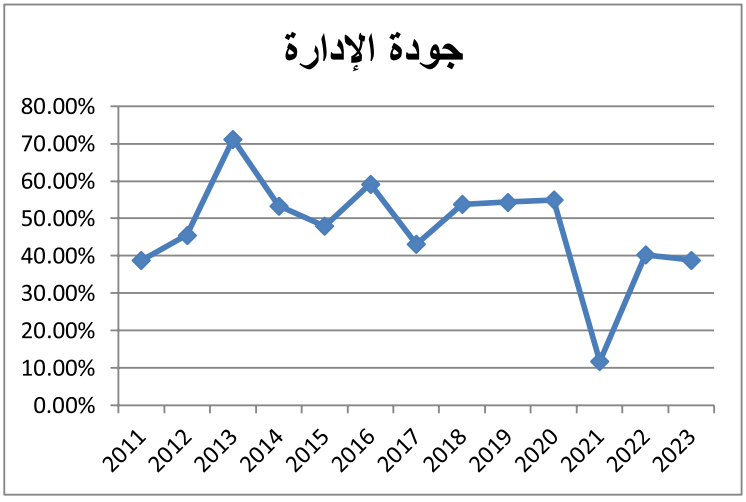

شكل (3) نسبة كفاءة الإدارة لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

- الربحية:

تركز الربحية على اثنين من النسب المالية المتعارف عليها في عملية التقييم، يتمثلان في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، إضافة إلى نسب مالية أخرى تحدد وضع الربحية من خلال تقييم العوائد في إطار المبيعات كصافي الربح ومجمل الربح، غير أننا هنا نركز على التقييم وفقا لمستوى الأصول، والتركيز يجب ألا يقف عند ذلك، بل يجب أن يشمل التعرف على تركيبة المكاسب المادية ونوعية المخاطر المحيطة بها، حيث إن التعرف على الربحية مهم لكن الأهم هو فهم مصدرها وما أن كان من نشاطات مصرفية عادية أو احتكارية غير تقليدية.

جدول (8) معدل العائد على الأصول لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

السنة	الربحية	التصنيف
2011	٪ 1.21	1
2012	٪ 1.08	1
2013	٪ 1.03	1
2014	٪ 1.05	1
2015	٪ 0.55	3
2016	٪ 0.55	3
2017	٪ 0.42	3
2018	٪ 0.26	3
2019	٪ 0.07	4

السنة	الربحية	التصنيف
2020	٪ 0.11	4
2021	٪ 0.21	4
2022	٪ 0.14	4
2023	٪ 0.26	4
المتوسط خلال الفترة	٪ 0.53	3

جدول (9) معدل العائد على الأصول وفقا لتصنيف نموذج CAMELS

درجة التصنيف	معدل العائد على الأصول
1	ROA > 1.5 %
2	0.75 % < ROA < 1.5 %
3	0.4 % < ROA <0.75 %
4	0 < ROA <0.4
5	ROA < 0

وبالنظر إلى النسبة المالية المتبعة لمصرف الجمهورية والممثلة بمعدل العائد على الأصول فإننا نلحظ أن متوسط هذا المعدل لدى مصرف الجمهورية (0.53 ٪)، بما معناه قدرة أصول هذا المصرف على توليد العوائد من الأصول.

وتعبيرا عن حالة المصرف من منظور CAMELS وبالنظر إلى الجدول (8) يمكن القول بأن مصرف الجمهورية حظي بدرجة تصنيف (3)، وهذا يعبر عن انخفاض في أداء أرباح

المؤسسة المصرفية، وعلى الأغلب فإن الأسباب يمكن أن نرجعها للسياسة المصرفية التي يتبعها المصرف إداريا في أصوله، فيقتضي الأمر القيام بإجراءات تصحح مسار الربحية لكي لا يتأثر رأس مال المصرف.

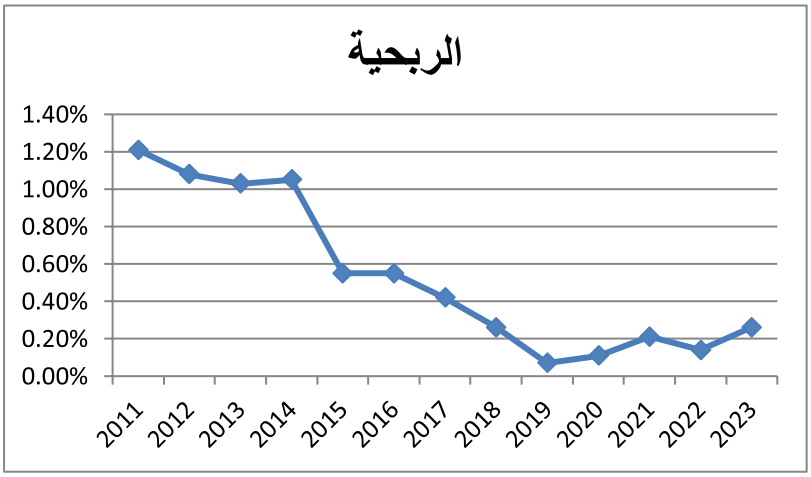

شكل (4) معدل العائد على الاصول لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023)

- السيولة:

بالنظر إلى ترابط ما سبق من مؤشرات مع بعضها البعض، نجد أن السيولة لا تتداخل بشكل (كبير) مع مؤشر الملاءة المالية وجودة الأصول كذلك ربحية المؤسسة المصرفية، لكنه يحظى بأهمية بالغة خصوصاً من ناحية التعامل مع المودعين، لكن يظل التداخل موجوداً حتى وإن كان بشكل أقل، بحكم أن الاحتفاظ بالسيولة الكافية له انعكاس على التزامات المصرف وأرباحه بشكل إيجابي، إضافة إلى أن ذلك يقلل من المخاطر التي تقيسها المؤشرات السابقة.

وفي ذلك تؤثر نسبة السيولة القانونية المفروضة من قبل المصرف المركزي، والتي بناء على حدودها يتوجب على المصارف العامة والخاصة الالتزام بها، ووفقا للقانون رقم 1

لعام 2005 نجد أن النسبة المنصوص عليها تكمن في 25 ٪ كأصول سائلة من إجمالي الأصول السائلة الموجودة في المصرف، واستناداً إلى تقرير مصرف ليبيا المركزي؛ فإن معظم المصارف الليبية ملتزمة وتحظى بالسيولة، ويشار إلى أن معظمها موظفة لدى المصرف المركزي.

ولتقييم أداء المصرف فإننا نلجأ إلى (نسبة السيولة)، وذلك في الوقت الذي تتعدد فيه نسب السيولة المعمول بها في إطار التقييم (نسبة السيولة العامة، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، نسبة القروض السائلة إلى الودائع)، وعادة ما يتم الارتكاز على الأخيرة بحكم أنها تحتوي على أهم عنصرين مؤثرين في سيولة المصرف متمثلان بالقروض والودائع، ويتضح من الجدول التالي نسبة السيولة لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2011 - 2023).

جدول (10) نسبة السيولة للمصرف خلال الفترة (2011 - 2023)

السنة	السيولة	التصنيف
2011	٪ 106	1
2012	٪ 106	1
2013	٪ 107	1
2014	٪ 105	1
2015	٪ 106	1
2016	٪ 106	1
2017	٪ 106	1

السنة	السيولة	التصنيف
2018	٪ 101	1
2019	٪ 106	1
2020	٪ 106	1
2021	٪ 105	1
2022	٪ 105	1
2023	٪ 104	1
المتوسط خلال الفترة	٪ 105	1

جدول (11) نسبة السيولة وفقا لتصنيف نموذج CAMELS

درجة التصنيف	معدل العائد على الأصول
1	L > 15 %
2	L > 12 %
3	L > 10 %
4	L > 5 %
5	L < 5 %

وبالنظر إلى نسبة السيولة المتعارف عليها بنسبة التداول، وأيضا جدول التصنيف يتضح لنا أن المصرف لديه القدرة على تغطية الالتزامات ومواجهة السحب على الودائع خصوصا وأن المصرف قد فاق نسبة 100 ٪ ، وهذا يدل على وجود مبالغ كبيرة، فقد حظي مصرف الجمهورية بمتوسط (105 ٪) وهذا يجعل تصنيف البنك (1)، ويتضح من الشكل البياني (5) نسبة السيولة للمصرف خلال الفترة (2011 - 2023).

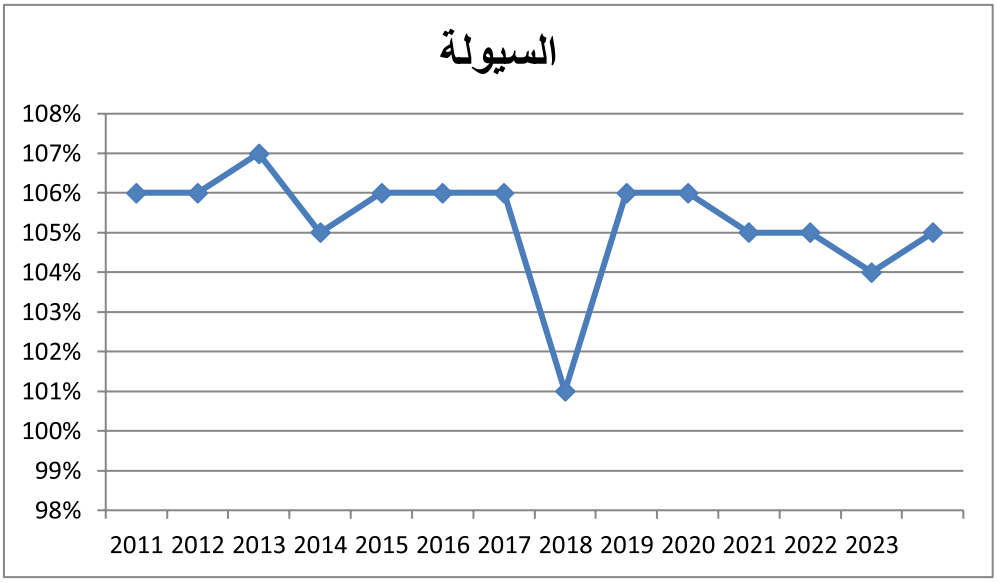

شكل (5) نسبة السيولة للمصرف خلال الفترة (2011 - 2023)

- **تقييم درجة الحساسية لمخاطر السوق:**

لا توجد نسب أساسية لقياس متغير الحساسية وفق معيار CAMELS، يتم تقييم درجة الحساسية لمخاطر السوق من خلال حساب مدى حساسية هيكل الأصول وهيكل الخصوم بالمصرف للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد، وأسعار الصرف، ومدى المخاطر بالمتاجرة بالأوراق المالية، وقد تم استبعاد مؤشر الحساسية لمخاطر السوق بسبب توقف السوق المالي عن العمل، وتوقف النشاط القائم على الفائدة، وعدم خضوع سوق الصرف للعرض والطلب وتأثره بالأحداث السياسية وجائحة كورونا 19 في الفترة (2011 - 2023).

■ **تحليل ومناقشة نتائج التحليل:**

بعد خطوة التحليل للنسب المالية لنموذج السلامة المصرفية CAMELS، نستطيع تحديد تصنيف المصرف وذلك من خلال احتساب متوسط النسبة لكل مؤشر من مؤشرات السلامة المصرفية CAMELS لمصرف الجمهورية، وفيها نستبعد مؤشر الحساسية لعدم

القدرة على إيجاد تصنيف لمقاييسها الكمية، لنقوم بعدها بتحديد درجة تصنيف كل مؤشر، وأخذا بالمتوسط لأجل الوصول إلى درجة التقييم، ومن ثم الوصول إلى تصنيف المصرف وفقا للنموذج.

جدول (12) التصنيف العام لمصرف الجمهورية وفق معيار CAMELS خلال الفترة (2011 - 2023)

البيان	كفاية رأس المال	جودة الأصول	جودة الإدارة	الربحية	السيولة	المتوسط	درجة التصنيف	التصنيف
التصنيف	4	3	5	3	1	3.2	3	معقول

حيث يعتبر نموذج CAMELS من النماذج التي تقيم الأداء المالي بهدف الرقابة على المصارف، وبغية تحديد نقاط القوة والضعف لغرض التحسين والاستمرار في الوسط المالي، وفي دراستنا لمصرف الجمهورية تمكنا من الحصول على تصنيف كلي يعكس وضع المصرف وذلك وفقا لدرجات التقييم المتعارف عليها:

جدول (13) درجات التقييم والتصنيف لنموذج CAMELS

درجة التصنيف	نوع التصنيف	درجة التقييم
1	قوية	1 - 1.5
2	مرضية	1.5 - 2.5
3	معقولة	2.5 - 3.5
4	هامشي	3.5 - 4.5
5	غير مرضية	4.5 - 5

يمكننا التعليق على حالة مصرف الجمهورية اعتمادا على جدول التصنيف السابق، نجد أن

مصرف الجمهورية سجل درجة تقييم (3.2)، وهذا يعني أن المصرف يحظى بدرجة تصنيف (3)، وأداء المصرف خلال الفترة (معقول) إلى حد ما، وهنا يتوجب على إدارته النظر إلى المؤشرات التي تعاني من تصنيف منخفض، وضرورة الاهتمام بمتطلباتها التي تعزز أدائها وترفع مستوى تصنيفها، ولعلنا هنا نخص عنصري ملاءة رأس المال والربحية، وهذا لا يعني استبعاد المؤشرات الأخرى التي أثبت التحليل المالي تراجع مستواها خلال السنوات الأخيرة.

■ **النتائج والتوصيات:**

● **النتائج:**

بناء على ما تم عرضه في التحليل، ومن خلال النسب المالية (نسبة رأس المال الأساسي، نسبة التصنيف المرجح، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة) تمكنا من الكشف على الجزء المتعلق بكل من (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة الربحية، السيولة) الخاصة بمصرف الجمهورية، وكانت النتائج كما يلي:

1. أظهرت الدراسة إلى أن ملاءة رأس المال لمصرف الجمهورية ضعيفة جدا، وتبين أن الزيادة في قيمة رأس المال الأساسي هي المسبب في ارتفاع قيمتها وهو ما انعكس على تحسن قيمة المؤشر سنة 2013، حيث إن مصرف الجمهورية زاد في قيمة رأس المال الأساسي من (1،068،950،000) دينارا ليصبح (1،117،150،000) دينارا، وهذه الزيادة تجلت في رفع قيمة الاحتياطات.
2. على الرغم من أن نتائج تقييم جودة الأصول ذات تصنيف سليم إلا إنها لا تعبر عن قدرة الإدارة الائتمانية على تحصيل المستحقات المالية من المؤسسات الحكومية التي يحيطها التوتر وعدم الاستقرار.
3. تشير نتائج تقييم كفاءة الإدارة إلى أن تصنيف المصرف بناء على النسب خلال فترة الدراسة بلغت في المتوسط (5) وهي درجة حرجة ومتذبذبة بشكل كبير وغير مستقرة وفق النموذج.

4. تشير نتائج التقييم وفق النموذج المستخدم إلى انخفاض أداء أرباح مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة.

5. حظي مصرف الجمهورية بمتوسط (105 ٪) عند تقييم السيولة نتيجة تضخم حجم الودائع وهو ما يعطي دلالة مدى قدرة على تغطية الالتزامات ومواجهة السحب على الودائع.

6. توصلت الدراسة إلى أن مصرف الجمهورية يأخذ المتوسطات بشكل إجمالي لمؤشرات التقييم (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) سجل درجة تقييم (3.2)، وهذا يعني أن المصرف يحظى بدرجة تصنيف (3)، وأداء المصرف خلال الفترة (معقول) إلى حد ما. وهذا ما يؤكد فرضية الدراسة بأن تطبيق نموذج CAMELS لتقييم أداء مصرف الجمهورية يؤدي إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف.

● **التوصيات:**

وفي إطار ما سبق نوصي بدراسات مالية شاملة لبقية المصارف الليبية خلال فترات زمنية أطول، وبكيفية تبحث في المؤشرات التي لها تأثير على الأداء المالي للمصارف الليبية، وذلك بغية التعرف على المشاكل التي تنعكس على الأداء، ونوصي أن نشدد على ممارسة الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي، وإلزام المصارف بتقييم أداء إدارتها العامة والفروع، وذلك بما يضمن الوصول إلى أداء مالي قوي.

ويمكن إجمال التوصيات في النقاط التالية:

1 - توصي الدراسة باستخدام جميع العناصر الفنية والمالية والإدارية لنظام CAMLES في عملية تقييم الأداء لكونه يحتوي على عدد كبير من المؤشرات الرقمية التي تمكن المصرف من تحليل أدائه والكشف المبكر عن الانحرافات ومواطن الخلل وتحديد أسبابها.

2 - توصي الدراسة المصرف عند احتساب قيمة ملاءة رأس المال الأخذ بالمدخلات المالية وفقاً لتصنيف بازل، حيث إن احتساب المخاطر المالية لا يقف عند البنود الداخلة في الميزانية، بل يشمل أيضا بنود خارج الميزانية وفق التصنيفات المعمول بها في بازل، بالإضافة إلى تطوير المؤشر بأن يأخذ في الاعتبار خصوصية المصارف الإسلامية.

3 - توصي الدراسة المصرف بتطوير ومراجعة السياسة المصرفية في إدارة أصوله وزيادة توظيف الأموال، بما يمكنه من القيام بإجراءات تصحح مسار الربحية لما له من أثر مباشر على رأس ماله.

4 - توصي الدراسة بأن يتبع المصرف أعلى درجات الإفصاح في عرض البيانات المالية التفصيلية والتي بوسعها أن تقدم نتائج أكثر دقة، خصوصا وأن الشاهد هنا قلة البيانات المالية جعلت عملية التقييم محصورة فيما يناسب البيانات المتاحة لهذا النموذج.

■ قائمة المراجع

● المراجع العربية:

1 - اتحاد الخبراء والاستشاريين الدوليين، (2004)، عائد الاستثمار في رأس المال البشري: قياس القيمة الاقتصادية لأداء العاملين، سلسلة إصدارات الفكر الإداري المعاصر، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

2 - أحمد بلقاسم تواتي، (2021)، تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة مجلة الجامعي، العدد الرابع والثلاثون.

3 - بسام أسعد، (2018)، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي (CAMELS)، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (40)، عدد (1).

4 - توفيق محمد عبد المحسن، (2006)، التقييم والتميز في الأداء، دار الكتب الحديث، جامعة الزرقا، بغداد، العراق.

5 - جلال ابراهيم العبد. (2016)، محددات ربحية البنوك باستخدام نموذج CAMELS بالتطبيق على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، (1).

6 - جودة عبد الرؤوف زغلول. (2003)، استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نظام لقياس الأداء الاستراتيجي في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.

7 - حسن بلوط، (2003)، إدارة الموارد البشرية - مدخل استراتيجي، دار النهضة للطباعة، بيروت، لبنان.

8 - رزان حسين كمال شهيد. (2007)، التكامل بين أسلوب الأداء المتوازن والأدوات الحديثة لإدارة التكاليف بهدف تحسين الأداء - دراسة تطبيقية على قطاع تصنيع المنتجات الزراعية في سوريا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

9 - رشدي صالح. (2006). العولمة والبنوك، مجلة البنوك، العدد 33، ابريل.

10 - زهير ثابت. (2001). كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، مصر.

11 - سعد عبد الحميد مطاوع، محمد عبد الحافظ البغدادي، مقبل علي الزوبة. (2018). تقييم أداء البنوك وفق نظام تصنيف CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 32 (3).

12 - شاويش مصطفى. (2005). إدارة الموارد البشرية - إدارة الأفراد، دار الشروق، عمان، الأردن.

13 - عبد الحميد كراجة. (2000). الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

14 - عبد الله سعيد أحمد، محمد صلاح زكي، ابراهيم محمد شبانة. (2019). أثر تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي على الأداء المالي للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 10(1).

15 - عدنان الهندي. (2000). المصارف العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: التحديات والفرص، مجلة المصارف العربية.

16 - مجيد الكوفي. (2007). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع،

عمان، الأردن.

17 - محمد البشير بن عمر، أحمد نصير. (2017). تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS - حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 - 2015)، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرادية، الجزائر، العدد2، سبتمبر.

18 - منصور حامد المحمود وثناء عطية فراج. (1994). المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر.

19 - نشأت عواد السيد حسن، تقييم أداء البنوك المصرية باستخدام CAMELS - دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2016.

20 - نظمي شحادة ومحمد الباشا وآخرون، إدارة الموارد البشرية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1991.

● **المراجع الأجنبية:**

1) Ali Shaddady and Tomoe Moore، (2019): Investigation of the effects of financial regulation and supervision on bank stability: The application of CAMELS - DEA to quantile regressions، Journal of International Financial Markets، Institutions and Money، 2019، vol. 58، issue C.

2) Edilawit Gebregiorgies، (2021)، "Financial Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Ethiopia"، Journal of Accounting & Marketing، Volume 10:، 20218،

3) ganter capelle –blancard ، (2004). Thiery chauveau، l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe، revue française d'Economie ، vol 19 N1.

4) Wua، H.، Tzeng، G. and Chen، Y.، " A Fuzzy MCDM.(2009) Approach for Evaluating Banking Performance Based on Balanced Scorecard»، Expert Systems with Applications، Vol. 36.